20120720_00059_ر

S.O.L.I.D.E

بيروت 20 تموز 2012

'لقد سعينا دائما على أن تكون قضية المخفيين قسرا وكل المفقودين قضية وطنية على مستوى كل لبنان وكنا نأمل أنه من خلال ايجاد آلية حل لهذه المسألة الانسانية أن نصل الى نتائج ثلاث وهي:

1- تثبيت حق الأهل في معرفة مصير أحبائهم الذين طالتهم يد الاجرام وحولتهم الى مفقودين وضحايا اخفاء قسري،
2- العمل على تقديم أجوبة دقيقة وجدية حول مصير الضحايا،
3- الاستفادة من هذه التجربة القاسية كي لا تتكرر مرة ثانية عند أول خلل أمني أو صراع مسلح وتكون درسا للأجيال القادمة

وقبل التعليق على النقاط الثلاث تود سوليد أن توضح موقفها من النقاش الدائر حول القوانين والآليات المطروحة لمعالجة قضية المفقودين والمخفيين قسرا، فالإخفاء القسري هو جريمة متمادية ضد الانسانية بحسب التعريف الدولي ولا يمكن لأي قانون عفو سواء كان خاصا أم عاما أن يعفي مرتكبي هذه الجريمة من مسؤوليتهم. كان السعي منذ سنوات مع الجمعيات العاملة على هذا الملف يهدف الى انشاء آلية لمعالجة قضية المخفيين قسرا كوننا نعتبر أن كل الحالات المسجلة لدينا تشير بشكل لا يقبل الشك الى أنها تصنف بخانة الاخفاء القسري، الا أن مراجع قانونية وحقوقية متعددة، دولية ومحلية، أشارت الى ضرورة وضع القضية في إطار أشمل يضم فئة من الناس قد لا تكون ضحية اخفاء قسري انما فقدت خلال العمليات العسكرية ولم يعرف مصيرها، وانطلاقا من هذا فقد شاركت سوليد في العمل المشترك من أجل قانون يضع آلية عمل تعالج قضية المفقودين وقضية المخفيين قسرا على أن نتمسك بمبدأ التعاطي مع الاخفاء القسري على أنه جريمة ضد الانسانية ويجب وضع مرتكبيها أمام عدالة القانون. صحيح أن لبنان في الوقت الحاضر هو بلد التسويات على حساب العدالة وتطبيق القوانين ولكن مطلب العدالة سيبقى هو المطلب الأساس لأن العبرة للأجيال القادمة هي في معاقبة المجرمين وليس سياسة التهرب من العقاب الذي ستؤدي بالنتيجة الى مجتمع تسوده عقلية إباحة الجريمة والتهرب من المسؤولية عن ارتكابها. من هنا فإننا سوف نواصل السعي مع السلطتين التشريعية والتنفيذية لايجاد الآلية المناسبة لمعالجة هذا الملف مع ابقاء الباب مفتوحا أمام محاكمة مرتكبي هذه الجريمة.

20120720-0003b-AR

S.O.L.I.D.E

بالعودة الى النقاط الثلاث، بالنسبة للنقطة الاولى فإن حق المعرفة لم يتم تثبيته من قبل الدولة التي ما برحت تتحفنا في بياناتها الوزارية المتعددة بضرورة معالجة قضية المفقودين والمخفيين قسرا، إضافة الى ما ذكره رئيس الجمهورية في خطاب القسم بشأن المفقودين، بل ان الخطوة القانونية التي قمنا بها عبر رفع دعاوى بخصوص المقابر الجماعية هي التي ساهمت في تثبيت هذا الحق من خلال القانون.

النقطة الثانية، وهي العمل على تقديم اجوبة دقيقة حول مصير ضحايا الاخفاء القسري والمفقودين فحدث ولا حرج عن التقصير الفاضح في مقاربة هذا الملف من حيث أننا لا نملك آلية حل ولا دلائل تشير الى وجود حل بالرغم من الوعد الذي أطلقه وزير العدل الاستاذ شكيب قرطباوي في العاشر من كانون الأول 2011 بتقديم مرسوم الى الحكومة اللبنانية يدعو الى تشكيل هيئة وطنية، واللجنة اللبنانية السورية المشتركة هي أيضا ضحية اخفاء قسري بحيث أننا لا نعرف مكانها أو مصيرها، كما ان الدولة لا تتحرك ولا تسأل عن مصير أبنائها من خلال مطالبة السلطات السورية بتوضيح مصيرهم بالرغم من الوضع الخطر الذي يسود الاراضي السورية ويشكل عامل قلق للكثير من العائلات اللبنانية.

النقطة الثالثة، وهي الاستفادة من التجربة القاسية، وهنا نقول انه للأسف الشديد لم يتعلم اللبناني شيئا من تجارب الحرب الأليمة والمفجعة ولا من معاناة أهالي المفقودين وضحايا الاخفاء القسري بدليل أن مسلسل الخطف قد عاد الى تصدر الأخبار في وقت لا تزال فيه كل ملفات الماضي عالقة أمام تهميش المسؤولين واستبعادهم لأية حل وما زلنا نقبل بهذه الممارسات ونشجعها في بعض الأحيان، المثل الواضح اليوم هو ما يحصل اليوم في قضية المخطوفين الـ11 وهو أكبر إشارة الى أن العقلية التي قامت أو سكتت أو شجعت هذه الممارسات في السابق ما زالت قائمة بدليل طريقة التعاطي غير المتجانسة سياسيا واعلاميا مع القضية، الجهات المعنية سياسيا واجتماعيا بالقضية تعاطت بشكل واع تفاديا لأزمة أشد وفي المقابل هناك جهات بدل أن تنتقد أو تستنكر أية ممارسات تطال حقوق الانسان من أية جهة أتت نجدهم اليوم يشجعون على استخدامها كوسيلة للمقايضة السياسية دون الأخذ بعين الاعتبار أن القضية تطال لبنان بأكمله كون المخطوفين هم لبنانيين بالدرجة الأولى. عملية الخطف هذه تشكل انتهاكا فاضحا لأبسط حقوق الانسان وتضع مسؤولية قانونية وأخلاقية كبيرة على من قام بها وعلى كل الجهات الفاعلة في المسألة السورية. ما يؤسفنا في هذا الموضوع هو التبرير الذي يعطى من بعض الجهات على أن المخطوفين ينتمون الى الطائفة الشيعية وهذا ما يعطي الجهة الخاطفة الحجة التي تسمح لها بخطفهم وتمنحها الفرصة للوصول الى مطالبها عبر التفاوض معها من دون الأخذ بعين الاعتبار أن ما يجري هو جريمة موصوفة ضد الانسانية ويجب شجبها

20120720-0003C-2

S.O.L.I.D.E

وادانتها بشدة من كل الجهات سواء من قبل السلطة في سوريا أو من المعارضين وكل الدول الداعمة التي تشتكي من ممارسات النظام السوري، وهي تشكل في نفس الوقت وصمة عار على جبين كل الجهات الساكتة والداعمة لاعادة لبنان واللبنانيين ضحايا لصراعات اقليمية تؤكد بأن المجتمع الدولي ما زال لا يأبه بمصير اللبنانيين ويتعاطى بخفة مع ما يجري معهم من أحداث.

ما تبتغي سوليد قوله في هذا المؤتمر هو أن المعاناة واحدة والقضية واحدة والهدف من العمل الذي نقوم به واحد وهو الوصول الى إحقاق حق الأهل في معرفة مصير أحبائهم عبر انشاء الهيئة الوطنية، ولن نقبل ولن نسمح بتمييع القضية من قبل المسؤولين بناء على ما يترامى الى مسامعنا أن هناك خلاف على الآليات والتعابير والتسميات بين الجمعيات، إن بعض التباين في تفسير الأمور ما هو الا من خلال الحرص على ما يخدم بشكل أفضل القضية الأساسية التي نعمل جميعا من أجلها. على الدولة أن تتحرك الآن دون خلق الاعذار والحجج لعرقلة مسيرة الحل التي وصلت الى مرحلة متطورة.